الانواع الثلاثة للكلمة وواحد الكل الاصطلاحي كلمة وهذا
اولى لوروم احواجه الى تقدير لان المقسم اي بحر القسمة
يعني المقسوم صادق الخ قال ليس الصدق في المفردات
بمعنى الحمل ويستعمل بعلى فيقال الصدق الحيوان على الانسان
وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفي فيقال هذه
القضية صادقة في نفس الامر اي متحققة من
تقسيم الكل الى تقسيم الكل الى اجزائه تحليل المركب
الى اجزائه التي تركب منها وتقسيم الكلي الى جزئياته
ضم قيود الى امر مشترك لتحصيل امور متعددة بتعدد
القيود والتقسيم حقيقي ان تباينت اقسام والا
فاعتباري ليس مخصوصا بهذه الكلمة اي
باجتماعها اي لتحققه بدون اجتماعها فجوز بدايره
قايم والباء داخلة على المقصور عليه وقوله بل هو مقول
على كل ثلاث كلمات قضاعدا ابي وان كانت من نوع الاسم فقط
او من نوع الاسم والفعل او الحرف فقط والظاهر من
كلامهم ان المراد بالكلمات في الكل الكلمات الاصطلاحية
فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة الفاظ مهملة كلها او
بعضها ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل الى اجزائه
ويكون جعل الثلاثة اجزاء باعتبار تركيبه من مجموعها
وان لم يتركب جميعها وهو ظاهر للزوم تحقق
الكلم في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع انه
باطل ودليل الحصار الخ اخذ الانحصار من تقديم الخبر
في قوله واسم الخ وانما يتم هذا الدليل بمعونة

الاستقراء والا فيمكن ان يقال الانسلم ان ما لا يصلح ركنا للاسناد
هو الحرف فقط وما يقبل طرفيه هو الاسم فقط وما يقبله
بطرف هو الفعل فقط ان الكلمة اظهر مع تقدم المرجع ليلا
يتوهم عود الضمير الى الثلاثة اما ان تصلح الخ اما حرف
تفصيل وان تصلح في تاويل مصدر خبر على تقدير مضاف اي ذات
صلوح او تاويل المصدر باسم الفاعل اي صالحة لان الكلمة
ليست الصلوح وهذا احسن من تقدير مضاف قبل
اسم ان اي حال الكلمة لانه المناسب للمقام اذ الكلام في تقسيم
نفس الكلمة لا في تقسيم حالها ولانه في وقت الحاجة
لاقبلها ولان التقدير قبل اسم ان يحتاج معه في صحة قوله
الثاني الحرف الى تقدير اي ذات الثاني احرف او الثاني حال الحرف ولان
الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة لا ينحصر فيما يصلح
وعدمه وفرق السيد بين مدلول المصدر وان والفعل حيث
قال مرجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير
تقدير او تاويل بخلاف الثاني قال شيخنا السيد ويوجه
صحة عبور زيد ان يقوم دون عبور زيد قيام وسياتي
لهذا مزيد بيان في اخر الموصول او بطرف ليس المراد
الطرف الدابر الصادق بان تكون الكلمة مسندة وبان
تكون مسندا اليها بل الطرف المعين وهو ان تكون الكلمة
مسندة بقرينة قوله والثاني الفعل الاول الاسم
او رد عليه ان من الاسماء ما لا يقبله اصلا كالحروف التي لا
تتصرف وما لا يقع الا مسندا اليه كالضمائر المنفصلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)